إجتماعات ثنائية سبقت أعمال الملتقى في بيروت

على هامش ملتقى «الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، وكان قد التقى رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي شخصيات إقتصادية عربية و أجنبية و دبلوماسية على هامش أعمال المؤتمر.

نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت

ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»
إستعادة الثقة وهيكلة المصارف وجذب الإستثمارات

إفتتاح ملتقى الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الجيوسياسية في بيروت

شكّل إنعقاد ملتقى «الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، بارقة أمل، رغم التطورات الدراماتيكية في المنطقة، وفرصة جديدة لإستضافة نحو 400 شخصية لبنانية وعربية من رجال المال والمصرفيين والمستثمرين، بهدف إستعادة العاصمة اللبنانية دورها المالي والإقتصادي الإقليمي والعالمي، بعد غيابها سنوات عدة عن الساحة المالية العربية والدولية، معالجاً موضوعات في غاية الأهمية، أبرزها الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة، والإستقرار النقدي، والأمن السيبراني ، وتأثير التغيُّرات والإضطرابات الجيوسياسية في المنطقة العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي.

وقد شارك في الإفتتاح، كل من رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، ورئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ورئيس لجنة الإستثمار في الإتحاد/ الكويت، الشيخ محمد الجراح الصباح، وحاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري ورئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير، في حضور الرئيس فؤاد السنيورة، ووزراء: المال يوسف خليل، الخارجية والمغتربين عبدالله بو حبيب، الإعلام زياد المكاري والمهجرين عصام شرف الدين، ونقيب محرري الصحافة اللبنانية جوزف القصيفي، وسفراء: المملكة العربية السعودية في لبنان وليد البخاري، ومصر علاء موسى، والأردن وليد الحديد، وتونس بوراي الإمام، والمغرب محمد اكرين، ورئيس بعثة دولة الكويت والوزير المفوض عبد الله سليمان الشاهين، ورئيس البعثة في السفارة العراقية أمين النصراوي، ومن سلطنة عُمان الدكتور أحمد بن محمد السعيدي، وتركيا علي باريش، والهند محمد نور رحمن شيخ واليونان ديسبينا كولوكولو، إضافة إلى شخصيات مصرفية وإقتصادية عربية ودولية.

د. فتوح

بداية، بعد النشيد الوطني اللبناني ونشيد إتحاد المصارف العربية، تحدث الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح معلناً إفتتاح الملتقى، وقال: «هذا الملتقى، وُلد بنسخته الأولى يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وقد إتخذ الإتحاد هذا القرار الجريء بعقد هذا الملتقى بدعم من رئيس مجلس إدارته محمد الإتربي، ورئيس لجنته التنفيذية الدكتور جوزف طربيه، رغم الظروف الصعبة المحيطة بلبنان ومنطقتنا العربية».

وأضاف د. فتوح: «ينعقد منتدانا اليوم في حضور جمع كبير من السياسيين، والديبلوماسيين، والمصرفيين، والماليين، والخبراء، والأكاديميين، الذين يُكرّسون جهودهم لتحقيق هدف مشترك واحد، وهو الأمن الإقتصادي والإزدهار في دولنا العربية، إذ نجتمع في هذا اللقاء البالغ الأهمية، للإضاءة على التحدّيات التي نُواجهها وهي متعدّدة الأوجُه، بدءاً من التوترات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، إلى الفوارق الإجتماعية والإقتصادية، ومن التدهور البيئي إلى المخاطر السيبرانية»، مشيراً إلى «أن الأمن الإقتصادي لا يتعلق بالإستقرار المالي أو مقاييس النمو فحسب، فهو يشمل رؤية شاملة تضمن رفاهية مجتمعاتنا وقدرتها على الصمود. وعليه، يسعى الملتقى اليوم الى التشديد على كيفية إنشاء إقتصادات شاملة وعادلة لا تترك أحداً خلف الركب، وذلك كما ذكر بيان الأمم المتحدة في تقريره عن أهداف التنمية المستدامة».

ورأى د. فتوح «أن العالم العربي، بتاريخه الغني وثقافاته المتنوعة وإمكاناته غير المستغلة، يقف على أهبة الإستعداد لقيادة الطريق نحو مستقبل يُحدّده الرخاء والسلام، إذ إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب قيادة جريئة، وتفكيراً حكيماً، وإلتزاماً لا يتزعزع من الحكومات والمصارف والشركات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. واليوم، وفي هذا الملتقى تحديداً، فإننا نهدف الى البدء بلغة الحوار، حيث نتبادل الأفكار، وإقامة الشراكات، وصياغة الحلول».

وتحدث د. فتوح عن لبنان، فقال إنه «يقف اليوم على مفترق طرق صعب، حيث تسبّبت الأزمة الإقتصادية والمالية في معاناة شديدة لشعبنا، وقوّضت سبل عيشه، لذلك، يتناول ملتقانا دراسة كيفية مواجهة هذه الأزمة متعددة الأوجُه، ونحن لا نسعى إلى التوقف عند حجم التحدّيات التي تُواجهنا فحسب، بل نسعى إلى الوصول إلى إتخاذ إجراءات حاسمة، وإصلاحات جريئة، وإلتزاماً لا يتزعزع من جانب الحكومة اللبنانية، والقطاع الخاص، وعلى رأسه المصارف، والمجتمع المدني. وقد سعى هذا الملتقى الى دعوة أصدقاء وشركاء لبنان في جميع أنحاء الوطن العربي للتضامن معه، وتقديم المساعدة والدعم والإلتزام المشترك ببناء مستقبل أكثر إشراقا لجميع اللبنانيين».

وختم د. فتوح قائلاً: «إن من أولى إهتمامات إتحاد المصارف العربية منذ تأسيسه قبل 50 عاماً، الحفاظ على قوة ومتانة المصارف العربية، وتعزيز التعاون بينها، والتنسيق بين أنشطتها، وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة، وقد تبلور دور الإتحاد إقليمياً ودولياً في السنوات الأخيرة، حيث أصبح اليوم عضواً في المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف (بصفة إستشاري خاص)، وعضو لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في جامعة الدول العربية».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

من أُولى إهتمامات إتحاد المصارف العربية
الحفاظ على متانة المصارف العربية
وتعزيز التعاون بينها

رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي متوسطاً الدكتور جوزف طربيه والدكتور وسام فتوح

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي

جانب من الحضور الديبلوماسي العربي في الملتقى

لا يُمكننا السماح للبنان بالإنزلاق إلى مزيد من التدهور وإستقرارُه وإزدهارُه يرتبطان بإستقرار المنطقة

الإتربي

من جهته، قال محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية: «فيما نحن نتأمل حالة الأمن الإقتصادي العربي في ضوء التغيّرات الجيوسياسية المستمرة، فإننا نُواجه تحدّيات وفرصاً تتطلب إهتمامنا وعملنا الجماعي، إذ إن العالم العربي، وهو منطقة تتّسم بتنوّع هائل وأهمية تاريخية، يجد نفسه عند مفترق طرق، حيث يُبحر في مشهد يتّسم بديناميكيات القوة المتغيّرة، والصراعات الإقليمية، والشكوك الإقتصادية»، مشيراً إلى «فرص للتغيير الإيجابي والتحوُّل الإقتصادي، إذ إن العالم العربي موطن لسكان من الشباب والديناميكيين، الذين يتوقون إلى تسخير إمكانات الإبتكار وريادة الأعمال لدفع عجلة التقدم الإقتصادي. فالإستثمار في التعليم وتنمية المهارات وخلق فرص العمل، من الممكن أن يُطلق العنان للطاقة الإبداعية لدى الشباب العربي، وتمكينهم من أن يصبحوا محركات للنمو الإقتصادي وعوامل للتغيير الإيجابي».

وأضاف الإتربي: «بينما نشهد التدهور المستمر لإقتصاد لبنان، فمن الواضح أن هناك حاجة إلى إتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب المزيد من الكارثة، إذ يجد لبنان، البلد ذو التاريخ الغني والثقافة النابضة بالحياة، نفسه على مفترق طرق، حيث يتصارع مع الإنهيار الإقتصادي والشلل السياسي والإضطرابات الإجتماعية، كما يعاني الشعب اللبناني ثقل الأزمة، ويُواجه تضخماً هائلاً، وبطالة واسعة، وإنهيار العملة»، لافتاً إلى «أن الأزمة في لبنان ليست مشكلة لبنانية فقط، إنها قضية إقليمية عربية، وعلينا جميعاً واجب الوقوف متضامنين مع إخواننا اللبنانيين خلال وقت الحاجة هذا، ولا يمكننا أن نغض الطرف عن معاناتهم، كما لا يمكننا أن نسمح للبنان بالانزلاق إلى مزيد من التدهور، إذ إن إستقرار لبنان وإزدهاره يرتبطان على نحو وثيق بإستقرار وإزدهار المنطقة برمتها».

وتحدث الإتربي عن تجربة مصر، «كنموذج لسياساتٍ وإجراءاتٍ الاصلاح والتطوير الإقتصادي، والتي هي طبعا غير سهلة، وربما مؤلمة، ولكنها ضرورية. ففي السنوات الأخيرة، شرعت مصر في تنفيذ أجندة إصلاح اقتصادي جريئة وطموحة تهدف إلى إنعاش النمو، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة شعبها. وقد إسترشدت هذه الإصلاحات بالإلتزام بالإنضباط المالي، والتكيُّف الهيكلي، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، مما أرسى الأساس للتنمية المستدامة والشاملة».

وأشار إلى أنه «رغم التحدّيات التي يفرضها عدم الإستقرار الإقليمي، والتقلبات الإقتصادية، والشكوك العالمية، فقد خطت مصر خطوات كبيرة في المجالات الرئيسية للأداء الإقتصادي، وقد حققت البلاد إستقراراً على مستوى الإقتصاد الكلي، مع إنخفاض معدّلات التضخم إلى خانة الآحاد، ووصول الإحتياطات الأجنبية إلى مستويات جيدة، وتقلُّص العجز المالي.

وقد عزّزت هذه الإنجازات ثقة المستثمرين وأرست الأساس لنمو إقتصادي قوي ومرن»، داعياً صنّاع القرار إلى «أن يعطوا الأولوية للإصلاحات التي تُعزّز الشفافية والمساءلة والنمو الشامل، مع تعزيز الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص لإغتنام الفرص المشتركة».

حاكم مصرف لبنان بالإنابة
د. وسيم منصوري

خروج لبنان من الأزمة الإقتصادية والمالية العميقة
تتطلّب المحاسبة عبر القضاء
ووضع خطة واضحة لإعادة أموال المودعين

د. منصوري

وقال حاكم مصرف لبنان بالانابة د. وسيم منصوري: «إن التطورات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة مثل الحرب الروسية – الأوكرانية، والصراعات في الشرق الاوسط، وآخرها الحرب المستمرة على غزة، قد أثّرت بوضوح على تدفقات الإستثمار وسلاسل الإمداد العالمية وأعادت تشكيل نظم التجارة. ونلاحظ أن هذه الأحداث باتت قادرة على فرض واقع إقتصادي جديد، مما سيُؤثر بشكل مباشر على الأداء الإقتصادي العالمي»، مشيراً إلى «أن أسعار الفوائد المرتفعة تشكل تحدياً كبيراً ولا سيما على الأسواق الناشئة التي تعاني ضعف نسب النمو الإقتصادي، ويبدو أنه لا تخفيض آتياً قريباً لأسعار الفائدة رغم البدء بالسيطرة على نسب تضخُّم الإقتصادات المتقدّمة»، معتبراً أن لبنان «لا يزال يدور في حلقة مفرغة منذ نحو 5 سنوات، وهو يرزح تحت وطأة أكبر عدد من النازحين نسبة لسكانه، أضف إلى ذلك الحرب على غزة وتداعياتها كما إمتدادها إلى لبنان، إذ إنه نتيجة الأزمات المتلاحقة التي عصفت به منذ العام 2019 إنخفض حجم الإقتصاد اللبناني من حوالي 55 مليار دولار، إلى نحو 20 ملياراً، كما إنخفضت موازنة الدولة من 17 مليار دولار إلى نحو 3.2 مليار دولار».

أضاف د. منصوري: «يُحاول مصرف لبنان ومن خلال الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف، إرساء حالة من الإستقرار بإنتظار الحلول الكبرى التي تتطلّب قرارات جريئة وواضحة من السلطات السياسية التي يعود لها وعليها فرض حلول تتناسب مع عمق الأزمة التي تعيشها البلاد».

وتابع د. منصوري: «منذ الأول من آب/ أغسطس 2023 إتخذنا القرار بوقف تمويل الدولة من إحتياطات المصرف المركزي بالعملات الاجنبية، غير أن تمويل الدولة لم يتوقف فقط من هذه الإحتياطات، بل إن «المركزي» توقف أيضاً عن شراء سندات خزينة، أي أن إحتياجات الدولة يجب أن تأتي من الجبايات التي تقوم بها الحكومة داخلياً»، مشيراً إلى «أن أهم مفاعيل وقف التمويل ليس فقط فصل السياسة النقدية عن المالية، وإرساء إستقلالية المصرف المركزي عن الدولة، بل الأهم إعادة «المركزي» إلى عمله الأساسي كسلطة نقدية، وأن يعمل بالتنسيق والتكامل مع الحكومة لنجاح سياساتها المالية العامة».

وقال د. منصوري: «لتحقيق الإستقرار المنشود، يستخدم مصرف لبنان الأداة الوحيدة التي لا تزال قابلة للتنفيذ: السيطرة على الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، بحيث يتوافق عرض النقد في التداول بشكل كلي مع الطلب، وعدم ضخ الدولار إلاّ من خلال الدولة، وخلق نوع من التوازن بين الإقتصاد المدولر والإقتصاد بالليرة اللبنانية. علماً أن هذه الآلية لا تكلّف المصرف المركزي أي مبالغ بل على العكس من ذلك، نجح المصرف المركزي في جمع أكثر من مليار دولار زيادة على إحتياطاته بالعملات الأجنبية منذ آب/ أغسطس 2023، وهذا يشكل ضمانة لضبط الأسواق بكتلة نقدية متداولة بالليرة اللبنانية لا تتجاوز قيمتها بالدولار الـ 600 مليون دولار»، مشيراً إلى «أن خروج لبنان من الأزمة الإقتصادية والمالية العميقة التي تعصف به، تتطلب أربعة عوامل رئيسية: الأول يتمثل في المحاسبة عبر القضاء اللبناني، والثاني يتمثل في وضع خطة واضحة لإعادة أموال المودعين، أما العنصر الثالث فهو إعادة بناء الإقتصاد من خلال إعادة إطلاق عمل القطاع المصرفي، ليلعب دوره الطبيعي في التسليف حداً أدنى، وأخيراً إعادة هيكلة الدولة وبناء أجهزتها».

وأكد د. منصوري «أن لبنان، كما البلدان المجاورة، يخضع لمزيد من التدقيق من المجتمع الدولي، ويجب ألاّ نغفل أن أزمات لبنان المتلاحقة خلقت حالة من عدم الثقة، مما حرف النشاط الإقتصادي إلى خارج النظام المصرفي، وأصبح نقدياً بمجمله **economy cash** ويعكس الإقتصاد النقدي المدولر، تحولاً سريعاً نحو المعاملات النقدية بالعملات الصعبة، وزيادة النشاط الإقتصادي غير الرسمي، مما يهدّد بعكس مسار التقدم الذي حقّقه لبنان قبل الأزمة نحو تعزيز سلامته المالية من خلال إنشاء آليات متينة لمكافحة تبييض الأموال، لهذه الغاية، يقوم المصرف المركزي بورشة عمل كبيرة بالتنسيق مع هيئة التحقيق الخاصة وبمتابعة التطورات في المنطقة، بغية إصدار التعاميم الإلزامية ضمن صلاحياته، ويقترح على الحكومة إجراء تعديلات على القوانين السارية وقوانين جديدة، ليبقى لبنان مندمجاً في النظام المالي العالمي».

د. جوزف طربيه
رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

يشير الواقع إلى أنّ هناك أزمة نظامية ليست نتيجة ظرف عابر أو مسؤولية فريق واحد

د. طربيه

وقال رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه: «إن التحدّيات الحالية هي من الخطورة، بحيث ترسم خريطة المستقبل لمنطقتنا في ظل عدم التماثل المتمادي، وإنعكاسه على مختلف التباينات بشكل متباين»، معتبراً «أن بعض المحلّلين يُعيد جذور الأزمة الإقتصادية في لبنان إلى التعثُّر غير المنظّم الذي أعلنته حكومة لبنان السابقة في العام 2020 بالتوقف عن دفع الدين السيادي، وإخراج لبنان من الأسواق المالية الدولية، وقد رافق ذلك قرارات شعبوية، كقرار دعم بعض السلع، عبر هدر سيولة مصرف لبنان التي مصدرها الودائع. وتقاذفت الحكومة مع مصرف لبنان والمصارف المسؤولية عن الأزمة، بينما يشير الواقع إلى أن هناك أزمة نظامية ليست نتيجة ظرف عابر أو مسؤولية فريق واحد، إذ إن النظام هو الذي إهتز وتهاوى نتيجة سياسات مالية متمادية، مارستها السلطة السياسية من حكومة وبرلمان يؤازرها البنك المركزي، وإنصياع القطاع المصرفي له، كذلك إستجابة المودعين»، مشيراً إلى حشد هذا الملتقى، الخبرات العربية واللبنانية لمناقشة الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان، «وهو الهاجس الذي يُقلق بال اللبنانيين، كذلك العرب من مودعين ومستثمرين في لبنان، مع مناقشة الخطط الإصلاحية الإقتصادية والمصرفية والمالية والبدائل المقترحة، ومصير الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتوجهات السلطات النقدية في مجال السياسة النقدية وتمويل عجز الموازنة كذلك رؤية إتحاد المصارف العربية للخروج من الأزمة».

وشدّد د. طربيه على خطوات إيجابية عدة خطاها لبنان في السنة الأخيرة حيال المودعين والمستثمرين، «إذ إن مجلس شورى الدولة، وهو القضاء الإداري الأعلى في لبنان، أصدر قراراً تاريخياً يُلزم الدولة اللبنانية بتغطية خسائر البنك المركزي عملاً بالمادة 113 من قانون النقد والتسليف، كذلك عدم شطب ودائع المصارف لديه التي هي في الواقع ودائع للمودعين، وقد إعتبر مجلس شورى الدولة، أن عدم إيفاء الدولة لهذه الموجبات يتعارض مع القوانين، ومعايير الدستور اللبناني الذي يحمي الملكية الخاصة، كذلك يتعارض مع المعاهدات الدولية التي لم تحم الإستثمار».

وأشار إلى أن «حزم القضاء في موضوع قرار مسؤولية الدولة عن خسائر مصرفها المركزي والأموال التي أودعتها المصارف لديه، يشكل إشارة حاسمة للمستقبل على إستمرار أهلية لبنان كبلد حام للإستثمارات بحكم نظامه القانوني المرعي الإجراء الذي يحفظ حقوق المستثمرين بأموالهم، وبفعل شجاعة قضائه، الذي حدّد المسؤوليات بصورة قاطعة، مما يُرسي الأساس الصالح لإعداد خطة نهوض حقيقية تحمي الودائع وتحفظ القطاع المصرفي، ليبقى صلة الوصل بين لبنان والأسواق المالية العالمية، ويحول دون سيطرة الإقتصاد النقدي في البلد، مما يؤدي إلى تخفيض تصنيف لبنان على صعيد مكافحة تبييض الأموال وتعريضه للعقوبات الدولية، وعزله عن النظام المصرفي العالمي. وقد حقق البنك المركزي اللبناني في الفترة الأخيرة خطوات ملموسة في الخارج والداخل على هذا الصعيد لتجنب هذا الخطر».

وإذ أكد تسجيل مواقف رافضة لمجلس النواب اللبناني، ومن معظم الكتل السياسية لشطب ودائع المودعين صغارهم كذلك كبارهم، بينهم مؤسسات ومستثمرون ومودعون لبنانيون وعرب، رافعاً شعار قدسية الودائع، خلص د. طربيه إلى «أن الدولة لن تستطيع تسديد مستحقاتها فوراً للمصارف والمودعين، وليس المطلوب منها بيع أصولها، بل عليها قيادة الحل للمشاركة في تحمُّل الأعباء الأساسية، خلافاً لما كان حاصلاً في السابق في وقوفها على الحياد، وتحميل المودعين والمصارف أعباء الأزمة النظامية التي تسبّبت بها تحت عنوان إعادة هيكلة القطاع المصرفي ورسم خطة التعافي القائمة على تصغير رساميل المصارف، وعلى أساس تحويل إلتزامات مصرف لبنان تجاه المصارف إلى خسائر تطيح بمعظم المصارف ومودعيها، ومن الإيجابيات أن مجلس الوزراء الأخير رفض مشروعاً لإعادة الهيكلة يحمل هذا التوجه السلبي».

رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير

الدول الخليجية تشكل مرتكزاً أساسياً لتحقيق الأمن الإقتصادي العربي

شقير

أما رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير فقال: «لا يُمكن الحديث عن أمن وتنمية إقتصادية عربية من دون وقف الحروب وتحقيق إستقرار مستدام، كذلك عبر إنهاء التوتر في المنطقة»، مشيراً إلى «أهمية تحقيق الأمن الإقتصادي العربي، وأن يكون في صلب أولويات الحكومات العربية».

وأضاف شقير «أن ما تحقق في لبنان خلال الأزمة الإقتصادية، يخدم الأمن الإقتصادي العربي، لأنه مثال ناجح يُحتذى به، حيث توسّع القطاع الخاص في مجال الصناعة والزراعة والسياحة والإبتكار وتكنولوجيا المعلومات والخدمات، وقد كان ذلك أساس الصمود وبداية النهوض»، وقال: «إذا كنّا نسعى لتحقيق الأمن الإقتصادي العربي فبالتأكيد أن الدول الخليجية تشكل مرتكزاً أساسياً لهذا الهدف السامي، وعلينا جميعاً أن نكون قلباً وقالباً معها، والعمل على تشبيك القطاع الخاص العربي مع كل المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها في هذه الدول».

رئيس لجنة الإستثمار في إتحاد المصارف العربية/ الكويت،
الشيخ محمد الجراح الصباح

سنعمل بكل طاقاتنا لتشجيع وتحفيز عودة الإستثمارات إلى لبنان

الصباح

وقال رئيس لجنة الإستثمار في إتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح: «إننا في الكويت، لم نترك مناسبة يحتاج فيها لبنان الحبيب، إلى الدعم والمؤازرة، إلاّ وكنا من أوائل الداعمين، وخصوصاً اليوم أمام المخاطر ولا سيما أيضاً المخاطر الأمنية في جنوب لبنان، والإقتصادية والمالية التي يتعرض لها لبنان جراء هذه التطورات، فإن حضور الكويت اليوم يهدف إلى دعم مسار التعافي والإصلاح الاقتصادي، والمساهمة في دفع مسيرة الاستقرار والنمو».

وأشار إلى «أننا سنعمل بكل طاقاتنا، كلجنة إستثمار في إتحاد المصارف العربية إلى تشجيع وتحفيز عودة الإستثمارات إلى لبنان، الذي يزخر بالإمكانات والمشاريع المنتجة، التي تخرج لبنان من هذا النفق، وتعيده إلى خارطة الدول المزدهرة، وتجدد الثقة بإقتصاده وبقطاعه المصرفي».

الرئيس نجيب ميقاتي متوسطاً من اليمين د. جوزف طربيه، والشيخ محمد الجراح الصباح،
و من اليسار محمد الإتربي و د. وسيم منصوري وقوفاً للنشيد الوطني اللبناني

رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي

نُهيّئ البيئة الإستثمارية الحاضنة للفرص الواعدة لتنشيط الدورة الإقتصادية وتعزيز العلاقات مع الدول العربية

الرئيس ميقاتي

أما رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي فقال: «في المجال الإقتصادي المالي والتنموي، وفي مواجهة هذا الكم الهائل من التحدّيات، نحن حرصاء على تهيئة البيئة الإستثمارية الحاضنة للفرص الواعدة، بما يشمل تنشيط الدورة الإقتصادية وتعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية مع الدول العربية، التي تُعد الشريك التجاري الأساسي لنا، مع إمكان التوجُّه مستقبلاً نحو أسواق جديدة، في قطاعات تنافسية محدّدة»، مسجّلاً «إرتياح لبنان للإستقرار والتطور والنمو ومسار بناء المستقبل في دول الخليج العربي، التي يدين لبنان وشعبه لها بالكثير من الشكر والإمتنان»، مشيراً إلى «أن هدفنا الإستمرار في العمل تدريجاً على حلّ الأزمة الاقتصادية – المالية الحالية، وإنقاذ البلد، وفق جدول زمني محدد، يشمل إقرار الإصلاحات والقوانين والتشريعات الضرورية، وتوزيع الخسائر المالية، وإقرار وتنفيذ قانون «الكابيتال كونترول»، والمحافظة على أموال المودعين في المصارف اللبنانية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو منصف وعادل. كما يشمل ذلك الوفاء بإلتزاماتنا المالية المحلية والعالمية، وإعادة جدولة الديون، وبناء الإحتياطي بالعملات الأجنبية، وتخفيض الإنفاق، وتعزيز الواردات، وجذب الإستثمارات الخارجية، والأهم ربما، تعزيز مسار المساءلة والمحاسبة، ومكافحة الفساد وتبييض الأموال والجرائم المالية، ومواجهة التطرُّف والإرهاب».

تكريم بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

في ختام حفل الكلمات، كرّم الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام

د. فتوح مكرماً المدير التنفيذي لبنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي عبدالله القاسمي

فتوح بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي، بمنح مديره التنفيذي غسان أبو غانم، جائزة تقديرية.

يُذكر أن بنـك القاسمي للتمويـل الأصغر الإسلامي أسّسه الشيـخ سلطان عبدالله القـاسمـي كإمتداد لشركة القاسمي للصرافة بخبرة ممتدة منذ 22 عاماً وتمتلك 11 فرعاً، بالإضافة إلى إنتشـار واسع عبر الوكلاء في مختلف أرجاء اليمن، وذلك نتاجاً لخطة تحول إستراتيجية ورؤية مستقبلية، حيث يسعى البنك إلى المساهمة في تنمية الإقتصاد اليمني من خلال تقديم خدمات مصرفية ومالية لقطاع الأعمال وتوفير تمويلات شاملة وميسّرة للأفراد والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

جانب من الحضور الرسمي في الملتقى

جلسات ملتقى « الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»
ناقشت الإصلاحات الهيكلية المطلوبة والأمن السيبراني والواقع المصرفي اللبناني

حضور شخصيات رسمية لبنانية وعربية في ملتقى بيروت

خلصت مناقشات جلسات ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية» على مدار يومين، إلى أهمية إستعادة الثقة بالإقتصاد والقطاع المصرفي اللبناني، من أجل عودة العاصمة اللبنانية مجدّداً ملتقى العرب والعالم، وصلة وصل بين المنطقة العربية وحوض المتوسط وتالياً القارة الأوروبية والعالم. كما أن الثقة بالإقتصاد تتم عبر وجود قضاء فاعل وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وتناولت محاور الملتقى: «الأمن الإقتصادي: تأثير التغيُّرات والتقلبات الجيوسياسية في منطقتنا العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي»، و«الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة في ظل عدم الإستقرار»، و«الأمن السيبراني وتأثيره على الإقتصادات العربية»، و«الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان»، و«الواقع الإقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات ونيّف من إندلاع الأزمة».

اليوم الأول

كلمات رئيسية

الحنظل

في الكلمات الرئيسية، تحدث وديع نوري الحنظل، رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية فقال: «لا يزال العراق يُواجه تحدّيات كبيرة، منها منع المصارف العراقية من إستخدام الدولار، رغم أن العراق لا يزال يُواجه الفساد ويُكافح غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مشيراً إلى «أن العراق أصبح ورشة كبيرة، ويُشكل جسر عبور لمستثمرين كبار»، مؤكداً «أن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة للعراق، قد حقّقت إتفاق طريق التنمية الإستراتيجي، والذي يُعزّز الإقتصاد العراقي كما يدعم إقتصادات دول المنطقة الشريكة بالإتفاق، فضلاً عن تحقيق التواصل الإقليمي والدولي».

د. الغزاوي

أما الدكتور خالد وليد الغزاوي الرئيس التنفيذي لبنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر، مملكة البحرين، فقال: «إن العوامل الجيوسياسية لها تبعات خطرة على الإقتصاد العالمي»، مشيراً إلى «أن صغار المزارعين يُعانون جرّاء التنمية المحدودة، وإنخفاض أسعار المحاصيل»، مؤكداً «أن رؤيتنا تكمن بإهتمامنا بالمزارع الصغير، والقضاء على الفقر والجوع، والعمل اللائق، ومكافحة التغيُّر المناخي، والحدّ من عدم المساواة وتحقيق الشراكات»، لافتاً إلى «أن بنوك أجفند إستهدفت مؤخراً شريحة النساء لتوفير فرص التدريب والتثقيف المالي، والنظر إلى الأمن الغذائي والإقتصادي، ومعالجة التحدّيات الجيوسياسية.

الجلسة الأولى

«الأمن الإقتصادي: تأثير التغيُّرات والتقلبات الجيوسياسية في منطقتنا العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الأمن الإقتصادي: تأثير التغيُّرات والتقلبات الجيوسياسية في منطقتنا العربية على القطاعات الإقتصادية والتمويل المصرفي» محاور الأمن المصرفي: السياسات النقدية والمالية المعتمدة والتمويل المصرفي، والأمن الغذائي: تداعيات الإضطرابات الحاصلة إقليمياً على الغذاء، والأمن السياحي والإستقرار السياسي.

ترأس الجلسة وزير الإتصالات اللبناني جوني قرم، تحدث فيها كل من: البروفسور إبراهيم الدخيري، أمين عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، وشريف فتحي عطية، الأمين العام للمنظمة العربية للسياحة، السعودية، والدكتور سليم شاهين، نائب حاكم مصرف لبنان، والعميد حسن جوني، خبير عسكري وإستراتيجي وقائد كلية القيادة والأركان السابق في الجيش اللبناني. وأدارت الجلسة الدكتورة حنين نجم، نائب المدير العام لبيت التمويل العربي، لبنان، ومحاضرة جامعية في جامعة بيروت العربية.

من اليمين: الدكتور سليم شاهين، الوزير جوني قرم، شريف فتحي عطية، العميد حسن جوني والدكتورة حنين نجم
وبدا الدكتور إبراهيم الدخيري عبر الأونلاين

القرم: قطاع الإتصالات محفّز للإقتصاد

وقال وزير الإتصالات اللبناني جوني قرم: «لقد تجلّت الآثار الكبيرة للصراعات الإقليمية والنزاعات العالمية على منطقتنا، مما زاد من الإضطرابات الجيوسياسية الموجودة فيها، وقد أدّى ذلك إلى تأثيرات سلبية كبيرة على إقتصادات المنطقة، وهذا ما تؤكده أحدث التوقعات الإقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي الذي أشار بشكل كبير إلى وجود إعلان تحذير صارخ ومقنع وفق الأرقام لإتخاذ إجراءات فورية ومنسقة لمواجهة هذا الإضطراب الإقتصادي والجيوسياسي المخيف».

وأضاف الوزير قرم: «بما أن قطاع الإتصالات هو القطاع الحيوي والمحفّز للإقتصاد والمجتمع في الظروف العادية، فكيف إذا كانت الظروف مليئة بالإضطرابات والصراعات التي تنعكس على مستخدمي البنية التحتية لهذا القطاع من أفراد ومؤسسات وجامعات يتكوّن منها هذا المجتمع. لذلك فإن الحاجة ملحّة إلى وجود بنى تحتية لقطاع الإتصالات تتمتع بالمرونة وقدرة التكيُّف مع القطاعات الحيوية في هذا المجتمع، أي أن هذه البنى التحتية، يجب ألاّ تكون مجرّد أصول وإستثمارات تكنولوجية وفنية، بل تواكب التطور، وتكون أساسية للحفاظ على إستمرارية إقتصادات هذه المنطقة وسلامة شعوبها».

وأوضح الوزير قرم «أما في مجال الأمن السيبراني، فقد تم تحقيق خطوات كبيرة مع إنشاء الفريق الوطني لمعالجة موضوع الأمن السيبراني من قبل اللجنة الوطنية للأمن السيبراني بقيادة مستشارة رئيس مجلس الوزراء لشؤون الأمن السيبراني الدكتورة لينا عويدات، وإقتراح الحلول اللازمة، وقد أعدّ هذا الفريق الوطني مشروع قانون لإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، والتي ستتمكن من الإنضمام إلى المجلس العربي للأمن السيبراني بهدف التنسيق مع كافة الدول الأعضاء في هذا المجلس»، مشيراً إلى «أن هذا الفريق يمثل عنصراً حاسماً في إستراتيجية الأمن القومي لدينا، وتتعاون معه هيئة أوجيرو ووزارة الإتصالات لحماية حدودنا الرقمية والحفاظ على سلامة أنظمة المعلومات، وذلك إدراكاً منّا للتحدّيات المعقّدة التي يُواجهها الأمن السيبراني، والتي لا تعترف بالحدود الوطنية لكل دولة».

الدخيري

وتحدث البروفسور إبراهيم الدخيري، أمين عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية عبر (الأونلاين) فقال: «إن الفجوة الغذائية تتنامى منذ تسعينيات القرن الماضي، وبتنا نحتاج إلى تدخلات كبيرة لتغيير الواقع»، مشيراً إلى «أن المنظمة ومنذ إنشائها في العام 1970 ظلّت تقدم خدمات جليلة، وتضع برامج للدفع بقضية التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية»، لافتاً إلى «أن قضايا الشمول المالي وريادة الأعمال من أهم المعاول التي يُمكن أن يكون لها أثر في الإسراع بقضية الإستثمار الزراعي في الريف وتمكين المرأة والشباب»، مؤكداً «أن المنظمة العربية تعمل على نحو حثيث مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل العربي الإقتصادي»، مشيراً إلى أن منطقة التجارة الحرة الكبرى تُعتبر نموذجاً، حيث تعمل من خلاله المنظّمة على تطبيق بعض المفاهيم الخاصة بسلامة الغذاء والقطيع الحيواني، بإعتبارها مطلوبات تُساهم في تسارع قضية التكامل في المنطقة العربية».

العميد جوني

وقال العميد حسن جوني، خبير عسكري وإستراتيجي وقائد كلية القيادة والأركان السابق في الجيش اللبناني: «لا شك في أن التغيُّرات الكبيرة في المنطقة تؤثر على الأمن الإقتصادي»، معتبراً «أن حالة اللاحرب واللاسلم هي عنوان المشهد الدائم في المنطقة، كتوصيف أفضل للوضع الحالي»، مشيراً إلى «التطورات الأخيرة التي خلّفت تداعيات إقتصادية وإجتماعية وأمنية كارثية على منطقتنا كالربيع العربي، وجائحة كورونا، والحرب الروسية - الاوكرانية والحرب على غزة».

وأكّد «أن أهم التغيُّرات التي حكمت المنطقة مؤخراً هي الإتفاقات الإبراهيمية، والتفاهم السعودي - الإيراني، وسياسة تصفير الأزمات، والتقارب العربي - التركي».

عطية

ولفت شريف فتحي عطية، الأمين العام للمنظمة العربية للسياحة، السعودية، إلى «أن الأحداث السياسية تؤثر على صناعة السياحة، بينها حرية الإنتقال والتنقل، فإذا إنعدم هذان العنصران، عندها لا يوجد سياحة»، مؤكداً «أن ما يحدث في القطاع السياحي السعودي تطوُّر غير مسبوق، من حيث حجم الإستثمارات في البنية الأساسية والعامل البشري أيضاً، كما أن تطوُّر قطاع السياحة السعودية في هذا الشكل يُعتبر إضافة ليس فقط للمملكة لكن للمنطقة ككل»، معتبراً «أن «إستثمارات الدول العربية في قطاع السياحة حالياً ليست كافية، إذ إن

جميع الدول العربية بلا إستثناء لديها مساحة أكبر لزيادة حجم الإستثمارات في

القطاع»، مشيراً إلى «أن الإستثمار السياحي ليس معناه بناء منشأة سياحية، لكن يجب الأخذ في الإعتبار الإستثمار أيضاً في العامل البشري، مثلما تفعل المملكة، وأيضاً مراعاة مصادر الطاقة النظيفة، وأماكن السياح ذوي الإحتياجات الخاصة، وذلك لإيجاد مقاصد سياحية مستدامة».

د. شاهين

وقال الدكتور سليم شاهين، نائب حاكم مصرف لبنان: «إن الحروب المتتالية في المنطقة والعالم، وتعاظم مراكز التنافس، وحرب غزة الأخيرة، قد شحنت المشهد الجيوسياسي العالمي، وزادت من عدم اليقين، وتالياً الفوارق الإجتماعية»، معتبراً «أن الجغرافيا السياسية تدور حالياً حول النفوذ»، لافتاً إلى «أن مؤشر المخاطر الجيوسياسية قد وصل إلى أعلى مراحله في ظل التفتُّت السياسي، وتراجع مبدأ العولمة، والإنفاق القومي وتباين السياسات الخارجية».

محمد الإتربي و د. وسام فتوح وشخصيات رسمية خلال المؤتمر

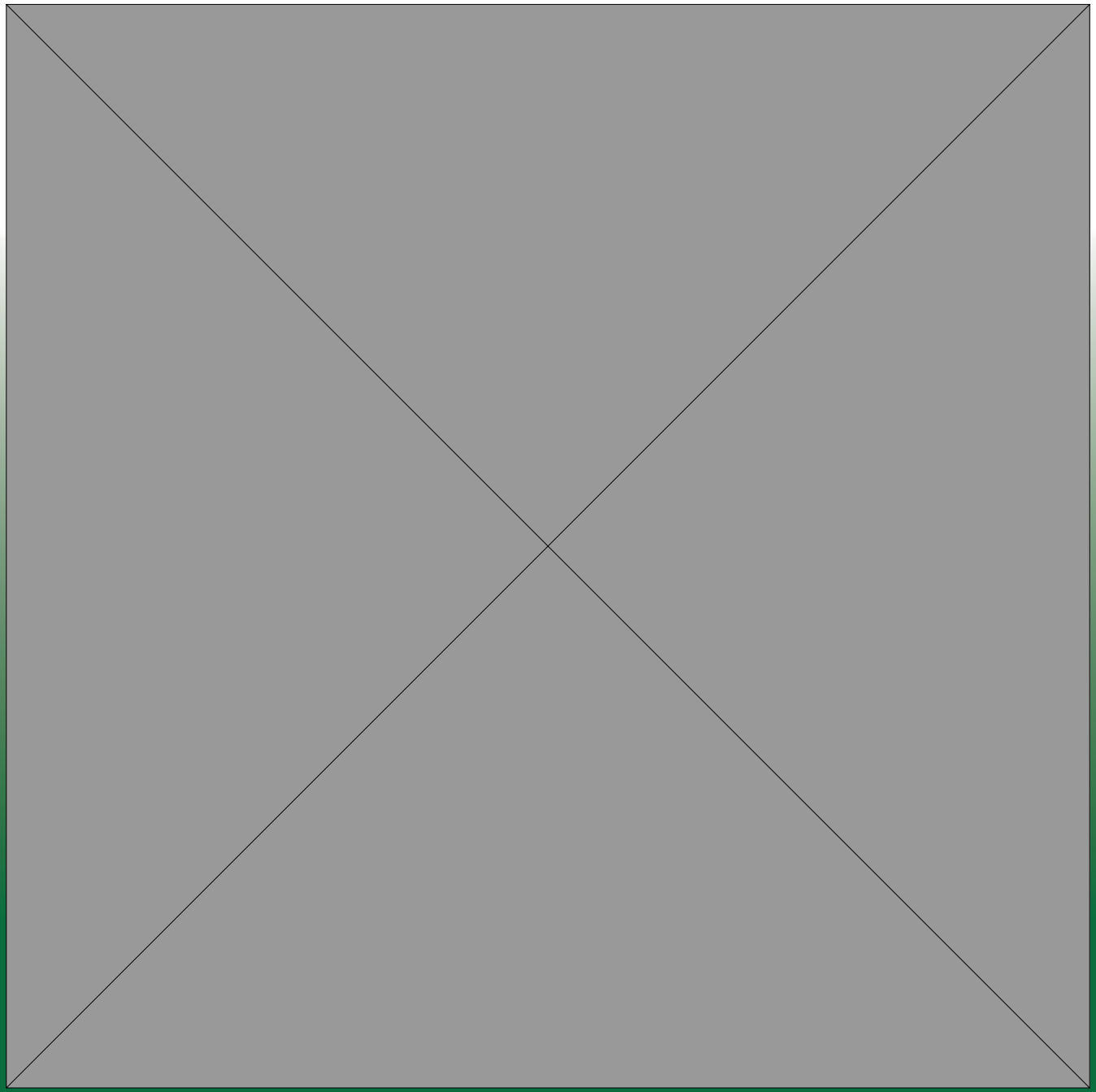

الجلسة الثانية

«الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة في ظل عدم الإستقرار»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية المطلوبة في ظل عدم الإستقرار»، محاور سياسات التنويع الإقتصادي، وضرورة إعتماد إجراءات إستباقية والتعاون الإقتصادي العربي.

تحدث فيها كل من: الدكتور محمد أبو حيدر، المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية، وأسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية، ورئيس لجنة الممارسات البنكية، السعودية، والدكتور محمد فحيلي، خبير مخاطر مصرفية، لبنان، والبروفسور علي فقيه، رئيس قسم الإقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية **LAU**. وأدار الجلسة الدكتور داني نصار، مدير الإمتثال، بنك بيروت، ومحاضر جامعي في جامعة القديس يوسف.

الدكتور محمد أبو حيدر، والدكتور محمد فحيلي يتوسطان البروفسور علي فقيه والدكتور داني نصار

د. نصار

بخاري

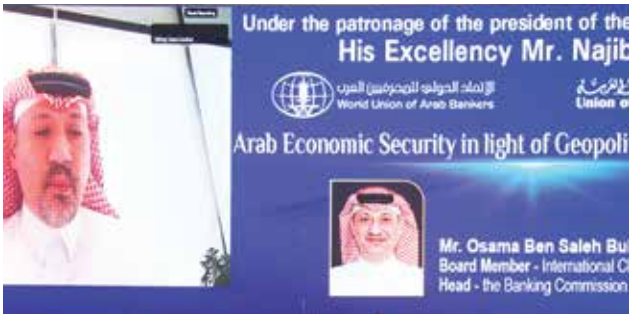

قال الدكتور داني نصار مدير الإمتثال، بنك بيروت، ومحاضر جامعي في جامعة القديس يوسف، والذي أدار الجلسة: «إن الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية تأتي ضمن رؤية 2030، بعيداً عن قطاع النفط في سوق العمل، مما خفّض البطالة إلى نحو 7.7 **%**»، مشيراً إلى «أن من أهم عناصر الإصلاح في المملكة هو زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية العامة، والإنفاق الإستثماري على السياحة»، متمنياً أن يحذو لبنان حذو المملكة في هذا الشأن.

وقال أسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية، ورئيس لجنة الممارسات البنكية، السعودية عبر (الأونلاين): «يحتاج لبنان إلى إستثمارات كبيرة، ولا سيما في عالم التكنولوجيا.

هذا البلد الذي يُولّد أفكاراً ريادية في الإستثمار، سواء في العالم العربي أو في أوروبا أو في أميركا الشمالية»، داعياً إلى «خلق مجلس تكنولوجيا مالي عربي، يكون جامعاً للبلدان المهتمة في هذا الشأن، وباحثاً للأفكار الريادية».

د. أبو حيدر

وقال الدكتور محمد أبو حيدر، المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة اللبنانية:

«إن مؤسسات الدولة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وخصبة كي تجذب الإستثمارات»، مشيراً إلى «أن الوزارة أطلقت 18 خدمة إلكترونية (ممكننة)، من أجل تسهيل الخدمات أمام المواطنين»، معتبراً «أن الناس تنظر إلى القطاع العام كبؤرة فساد، لذا فإن من أهم أهدافنا في الوقت الحالي «مكننة» كل الخدمات في الوزارة لإستعادة جزء من الثقة في هذا البلد»، متحدّثاً عن أهمية إطلاق الإصلاحات الجذرية في لبنان على مستوى الدولة، «منها تعديل قانون السرية المصرفية، وإنجاز موازنة تعكس العرض والطلب الحقيقيين، وإقرار قانون الكابيتال كونترول، وتحفيز الصادرات، وذلك في ظل إستقرار سياسي ودستوري».

فقيه

ولفت البروفسور علي فقيه، رئيس قسم الإقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية **LAU** إلى «أهمية خلق إقتصاد مرن يدخل في التنويع الإقتصادي من أجل رفع مستوى الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل، علماً أن الإقتصاد قائم على المعرفة»،

مشيراً إلى «أن الإقتصاد اللبناني صغير، والتنويع الإقتصادي فيه وهمي، ولا يعكس في طبيعة الحال، النمو المستدام»، مقترحاً «الإصلاحات الجدية بغية التنويع الإقتصادي، وتنشيط القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية. علماً أن التنويع الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتميّز بالبطء، لذا تحتاج المنطقة إلى إتخاذ قرار جريء في هذا الشأن».

فحيلي

ولاحظ الدكتور محمد فحيلي، خبير مخاطر مصرفية، لبنان، «أن الإقتصاد عموماً مثل المياه يحتاج إلى متنفّس، ونحتاج في لبنان إلى شمول مالي في القطاع الخاص، والتخلُّص من الطاقة السلبية وجذب الطاقة الإيجابية»، داعياً إلى «إنقاذ

جانب من الحضور في جلسات المناقشة

الإقتصاد في لبنان وسوريا والعراق واليمن»، معتبراً «أن بثّ الطاقة الإيجابية في

الإقتصاد اللبناني، كما هي الحال في دول الخليج، يؤدي إلى رفع الإنتاجية وخفض التضخُّم وجذب الإستثمارات المحلية، الإقليمية والدولية».

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«الأمن السيبراني وتأثيره على الإقتصادات العربية»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «الأمن السيبراني وتأثيره على الإقتصادات العربية»، محاور تهديدات الأمن السيبراني، وكيفية مواجهة القرصنة الإلكترونية، والتعاون بين الجهات الرسمية المولجة بالأمن السيبراني ومؤسسات الأعمال.

ترأس الجلسة جان ميشال كوكباني، مدير شركة **Areshields**، وتحدث فيها كل من: الدكتور سالم عيتاني، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة تاتش للإتصالات، لبنان، والدكتورة جيهان فقيه، أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية، ورئيس منظمة **International Justice Pioneers & Law Media Digital Culture**، لبنان، وعبير خضر، رئيس مجموعة أمن المعلومات، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة أمن المعلومات، إتحاد بنوك مصر، وريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة **PROPULSE**، دولة الإمارات العربية المتحدة، وطوني شبلي، مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلوماتية، مجموعة الإعتماد اللبناني، لبنان.

من اليمين: طوني شبلي، ريشار ميخائيل، د. سالم عيتاني، د. جيهان فقيه و جان ميشال كوكباني

د. عيتاني

قال الدكتور سالم عيتاني، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة تاتش للإتصالات، لبنان: « يُعدُّ الشرق الأوسط منطقة معرّضة بشكل خاص للهجمات السيبرانية بسبب أهميتها الإستراتيجية ووجود البنية التحتية الحيوية مثل منشآت النفط والغاز، والمؤسسات المالية، كذلك الوكالات الحكومية. ونتيجة ذلك، يُتوقع أن يستمر الطلب على حلول الأمن وإدارة المخاطر في النمو في المنطقة»، مقدّراً «أن ينمو سوق الأمن السيبراني في الشرق الأوسط من 15.6 مليار دولار في العام 2020 إلى 35.4 مليار دولار في حلول العام 2026، بمعدّل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 15.2% خلال الفترة المتوقعة. كما يؤدي إعتماد مبادرات الحوسبة السحابية والتحوُّل الرقمي في الشرق الأوسط إلى زيادة الحاجة إلى حلول الأمان السحابية. ومع قيام المزيد من الشركات بنقل عملياتها إلى السحابة، فإنها تحتاج إلى التأكد من أن بياناتها وتطبيقاتها آمنة من التهديدات السيبرانية»، داعياً إلى «مواجهة القرصنة الإلكترونية كإحدى أهم الإستراتيجيات الحكومية المسؤولة»، مشيراً إلى «أن تعزيز إستراتيجية الإتصالات يتطلّب تفعيل البنى التحتية، والثقة الرقمية، وإستراتيجيات الهجمات السيبرانية، وتوفير الكفاءات البشرية والعلمية، وإعداد الخطوات لمواجهة أي خرق أمني».

خضر

وقالت عبير خضر، رئيس مجموعة أمن المعلومات، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة أمن المعلومات، إتحاد بنوك مصر (عبر الأونلاين): «إن أسباب الهجمات

السيبرانية متعددة الإتجاهات، وكلها مصنّفة، ولا تتركز في سبب واحد»، ملاحظة

«أن المشكلة تتعلق بالأنظمة المصرفية، وقد نجد أن الهوة تتسع بين الهجمات السيبرانية والموارد البشرية، لذا يجب تكثيف المراقبة الإلكترونية وتفعيلها، ولا سيما في منطقتنا العربية».

د. فقيه

وأوضحت الدكتورة جيهان فقيه، أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية، ورئيس منظمة **International Justice Pioneers & Law Media Digital Culture**، لبنان، «أن الأمن السيبراني مهدّد في معظم دول العالم، ولا نزال، في المنطقة العربية، غير مؤهلين لمواجهة آثار

وإنعكاسات الهجمات السيبرانية، إذ ليس لدينا أنظمة كافية لمواجهتها، كما ليس لدينا كادر بشري. علماً أن الهجمات السيبرانية تؤثر على الإقتصادات، وتؤدي إلى خسائر كبيرة وعدم الإستقرار في السوق المالية».

ميخائيل

وقال ريشار ميخائيل، الرئيس التنفيذي، شركة **PROPULSE**، دولة الإمارات العربية المتحدة: «يجب إنجاز هويّات رقمية لإستخدامها في المعاملات الحكومية. علماً أن لبنان كان قد طبّق إنجاز الهوية اللبنانية للمواطنين بدءاً من عامي 1994 – 1995، من خلال إستخدام بصمة الإصبع، للتأكد من أن

حامل الهوية هو صاحبها»، مشيراً إلى «أن التكنولوجيا باتت واسعة جداً في ظل توافر الحلول، لكن ينقصنا في بلدان المنطقة أطر تنظيمية وقوانين تتعلّق في هذا الشأن».

شبلي

ولاحظ طوني شبلي، مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلوماتية، مجموعة الإعتماد اللبناني، لبنان «أن إتجاهات الأمن السيبراني في أوروبا لا تتفوق علينا كموارد بشرية لبنانية والتي هي على مستوى عال من الكفاءات العلمية والأكاديمية، بدليل أن دولاً أوروبية عدة تتصل بخبراء لبنانيين للإستعانة بخبراتهم وكفاءاتهم في مجال الأمن السيبراني»، مشيراً إلى «أن لبنان يُصدّر موارده التقنية

إلى الخارج، في حين أنه يفتقد لحلول عملية في مجال الأمن السيبراني».

خبراء في المجال المصرفي والمالي

الجلسة الثانية

«الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «الواقع المصرفي والنقدي الحالي في لبنان»، محاور الدور المطلوب من مصرف لبنان في مجال السياسة النقدية وتمويل عجز الموازنة وتنقية الجهاز المصرفي، ومشروع الحكومة لإعادة هيكلة المصارف وإسترداد الودائع، وأي قطاع مصرفي يحتاجه لبنان، ورؤية إتحاد المصارف العربية للخروج من الأزمة.

ترأس الجلسة الدكتور منير راشد، رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، وتحدث فيها كل من: الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي، ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً، والبروفسور مارون خاطر، باحث في الشؤون المالية والإقتصادية، وأستاذ في جامعة القديس يوسف، لبنان، والدكتورة سابين الكك، أستاذة محاضرة في القوانين المصرفية، الجامعة اللبنانية، ومروان بركات، كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث، مجموعة بنك عوده.

من اليمين: البروفسور مارون خاطر ، د. سابين الكك، د. سعد عنداري، مروان بركات والدكتور منير راشد

د. راشد

بدءاً، قال الدكتور منير راشد، رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية: «لا يمكن إنجاز أي إصلاح بمبادرة حكومية. والعقبة مصدرها الحكومة وموقف صندوق النقد الدولي، لإصرارهما على شطب الودائع الدولارية، وتحويل جزء منها الى أسهم مصرفية، وإلى ودائع بالليرة بسعر مخفّض أقل من سعر السوق الموازية. أي أنّ طرح الصندوق لا يقدّم أي حماية للمودع بخاصة لكبار المودعين. لذا فإن خبرة الصندوق تقتصر في معظم الحالات على حلّ أزمات الديون الثنائية والمتعدّدة الأطراف من خلال نادي باريس، وليس من المستغرب إصدار طروحات غير واقعية لحل الديون السيادية اللبنانية».

ورأى د. راشد «أنّ الحل المقترح من قِبل الصندوق بإلغاء الودائع الدولارية الخاصة، لم يُطبّق في أي دولة من العالم سابقاً، علماً أنّ المودع هو الضحية. كما إعترض عدد من أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد في إجتماعه الأخير حيال لبنان في حزيران/ يونيو 2023، على مدى الإجحاف الملحق في حق المودعين لتحميلهم معظم تكلفة الأزمة المزعومة. لذا يجب أن تتراجع عنه الحكومة، وكل من يُروّج لهكذا حل تحت شعار أنّه الوحيد وسُيعوّض عن الودائع من خلال صناديق أو إصدار تعهدات أو شهادات وهمية لإسترداد الودائع، فهي طروحات غير مجدية على الإطلاق».

وإذ أكد د. راشد أنه «لا يُمكن التوصُّل إلى حل لديون المصارف للمودعين وحَمَلة الأسهم والسندات (أجانب ومواطنين) من دون الإتفاق مع المودعين والمستثمرين حسب بند العمل الجماعي المتبع في الممارسات الدولية»، وخلص إلى «أن الحل بديهي لمعالجة الوضع المالي، إذ يجب ان يُصَوّب الجهد نحو إعادة الثقة بالقطاع المصرفي، ومنها التخلّي عن طروحات شطب الودائع، وعندما تتوفر السيولة والثقة من خلال تحرير الأسواق وتحقيق التوازن المالي، سيعود العمل المصرفي الى وضعه السليم. فمعالجة الديون لا تُمارس حسب رغبة السلطة الإستنسابية فقط، بل بإشراك الدائنين، وأهمهم المودعون».

د. عنداري

وقال الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي، ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً: «تعود خسائر البنوك ودائعها إلى الأوضاع السياسية السيئة في لبنان،

والمنطق الميليشياوي السائد في هذا البلد، إذ في العام 2018 وصل الإنفاق العام

إلى نحو 20 مليار دولار، وقد فُرضت منذ ذلك الحين، سياسات نقدية، فضلاً عن وجود تراكمات ساعدت على الإنهيار، أبرزها النزوح السوري، والإمتناع عن الإصلاحات الحيوية، وإقرار سلسلة الرتب والرواتب»، داعياً إلى «تعديل قانون النقد والتسليف، وإنشاء لجنة للحوكمة، وفصل السياسة النقدية عن السياسة المالية»، مشيداً بتدابير حاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري «حيال حماية الموجودات الأجنبية، والذي يحاول توحيد سعر الصرف، مما يُخفّض ميزان عجز المدفوعات».

خاطر

ولاحظ البروفسور مارون خاطر، باحث في الشؤون المالية والإقتصادية، وأستاذ في جامعة القديس يوسف، لبنان، «أن سعر الصرف في السوق المالية اللبنانية مثبّت، لكن هذه السياسة أدّت إلى إنفلات السوق.

وقد منع «المركزي اللبناني» السوق كي يحصل فيه العرض والطلب»، منتقداً غياب الدولة اللبنانية عن «ضبط السوق المالية، في ظل إستفادة بعض المنتفعين

من الوضع السياسي الراهن، مما يؤدي إلى شراء الوقت».

بركات

وقال مروان بركات، كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث، مجموعة بنك عوده: «إن الإيرادات السياحية الضائعة خلال الأشهر الستة منذ إندلاع أحداث جنوب لبنان، قد فاقت المليار دولار أميركي حتى تاريخه، وذلك على أساس إنخفاض متوسط في عدد السياح بنسبة 24%، علماً أن متوسط إنفاق السائح في لبنان يبلغ حوالي 3 آلاف دولار»، لافتاً إلى أن «حجم الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ اليوم مستوى منخفضاً ما دون الـ10%، وهو أحد أدنى المستويات

في التاريخ المعاصر للبلاد ومن بين أضعف المستويات في الأسواق الناشئة، مما يشير إلى ضعف ملحوظ في مؤشّر تكوين رأس المال عموماً»، معتبراً أن «في سياق الشحّ المستمر في العملات الأجنبية في لبنان، وإنخفاض قيمة العملة بأكثر من 98% منذ العام 2019، والتضخُّم المفرط، والفراغ السياسي الذي طال أمده، فإن إقتصاد لبنان لا يتحمّل التخلّي عن تدفقات العملات الأجنبية الهامة من قطاع السياحة والتي تُعتبر أبرز محرّكات النمو للبلاد عموماً».

د. الكك

وقالت الدكتورة سابين الكك، أستاذة محاضرة في القوانين المصرفية، الجامعة اللبنانية: «إن دور المصرف المركزي في تحديد السياسة النقدية، لا يعكس الحالة الإقتصادية والمصرفية الكارثية، إذ إنه يفرض سعر صرف مصطنع، وهذا الأمر ليس عملاً جبّاراً، إذ إن حاكم المركزي السابق قد حوّل المصرف المركزي إلى مضارب في السوق»، داعية إلى «إعادة قراءة قانون النقد والتسليف من جديد والذي بموجبه يمنع التوظيفات»، معتبرة أنه «من واجب «المركزي اللبناني» أن يمتنع عن إقراض الدولة، لكن إذا أقرضها، عليه أن يتبع الأصول القانونية في هذا الشأن».

الجلسة الثالثة

«الواقع الإقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات ونيف من إندلاع الأزمة»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «الواقع الإقتصادي في لبنان بعد أربع سنوات ونيّف من إندلاع الأزمة»، محاور إضاءة على الوضع الإقتصادي الحالي في ظل غياب المعالجات الجدية، وتنفيذ الخطط المطروحة من الحكومة للخروج من الأزمة الإقتصادية، وتجارب عربية مقارنة. ترأس الجلسة الدكتور سعد عنداري، خبير مصرفي وإقتصادي ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً، وتحدث فيها كل من: الدكتور خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم التنمية الإقتصادية والفقر، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والدكتور جاسم عجاقة، خبير مالي وإقتصادي وأستاذ في الإقتصاد في الجامعة اللبنانية، ونيكولا شيخاني، خبير مصرفي وإقتصادي ومدير البنك العربي سويسرا سابقاً، ومحمد شمس الدين، باحث، الدولية للمعلومات، لبنان.

من اليمين: محمد شمس الدين، نيكولا شيخاني، د. سعد عنداري، البروفسور جاسم عجاقة والدكتور خالد أبو اسماعيل

د. أبو إسماعيل

قال الدكتور خالد أبو إسماعيل، رئيس قسم التنمية الإقتصادية والفقر، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): «لقد تعرّض العالم لصدمات إقتصادية في السنوات الأخيرة، لذا فإن ثمة ثلاثة تحدّيات ترتبط ببعضها باتت تهدّد المجتمعات الفقيرة وهي تتعلق في مجال التنمية البشرية، والإستدامة البيئية والحوكمة»، مشيراً إلى «أن الإطار الإستراتيجي للفقر متعدّد الأبعاد يتبنّى نموذجاً تنموياً متكاملاً يستهدف الأسباب الجذرية للفقر، بما يرتبط بتسريع النمو الإقتصادي وجعله شاملاً أو محابياً للفقراء وتوفير سياسات إجتماعية متطورة وتمكينية».

شمس الدين

بدوره أوضح محمد شمس الدين، باحث، الدولية للمعلومات، لبنان، «أن لبنان

يعاني أزمة إقتصادية حادّة، في ظل تعديل طفيف للحدّ الأدنى للأجر (18 مليون ليرة)، فيما المطلوب أن يصبح الحد الأدنى 52 مليوناً، كي يسدّ الحاجات الأساسية والضرورية للأسر المحدودة الدخل».

واعتبر «أن تحويلات المغتربين من الخارج ليست نحو 8 مليارات دولار، كما يُشار إليها دائماً، بل تتعدّاها بأضعاف، وهي التي تجعل وضع الأسر مستقراً»، مستبعداً أن يصل لبنان إلى نسبة فقر تقارب الـ **80%**».

شيخاني

وقال نيكولا شيخاني، خبير مصرفي وإقتصادي ومدير البنك العربي سويسرا سابقاً:

«يكلف النازحون السوريون لبنان، والذين يبلغ عددهم نحو مليونين ونصف مليون، ما بين 4 و5 مليارات دولار سنوياً، وهذا الأمر يُرهق الإقتصاد اللبناني.

علماً أن العمال السوريين يحلون مكان العمال اللبنانيين وهذا أمر خطر، ويحتاج إلى إعادة نظر في سبيل التخفيف من أعداد النازحين وتالياً العمال السوريين»، معتبراً «أن إستعادة الثقة بلبنان تبدأ بإستقامة الإستحقاقات الدستورية، وقيام قضاء نزيه وغير مسيّس»، مشيراً إلى «أن القطاع المصرفي اللبناني يحتاج إلى إعادة هيكلة، بعدما دخل عدد كبير من المصارف اللبنانية في مخاطر، تخوّفاً من الخروج من السوق، فباتت مصارف «زومبي» (لا هي حية ولا هي ميتة)، فيما إستعادة الثقة بالإقتصاد تبدأ بإستعادة القوة الشرائية للعائلات».

د. عجاقة

ودعا الدكتور جاسم عجاقة، خبير مالي وإقتصادي وأستاذ في الإقتصاد في الجامعة اللبنانية، إلى «أن ترد المصارف اللبنانية أموال المودعين، ومن ثم أن تعلن إفلاسها، لأن القانون اللبناني يمنع إفلاس المصارف قبل حلّ مشكلة الودائع»، مشيراً إلى

«أن النمو يحتاج إلى قطاع مصرفي متين، وقضاء نزيه، وخصخصة شاملة. علماً أن الدولة اللبنانية قد أثبتت فشلها في كل القطاعات الخدماتية، ولا سيما في قطاعي الكهرباء والإتصالات»، منتقداً «غياب السياسة النقدية في لبنان».

جانب من الحضور الرسمي
في ملتقى الأمن الإقتصادي العربي في بيروت

د. زكريا حمود المستشار الأول في إتحاد المصارف العربية

تكريم رعاة «ملتقى الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»

في سياق إنعقاد «ملتقى الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام الدكتور وسام فتوح، عدداً من البنوك المشاركة والراعية للملتقى، حيث تولى الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية تقديم الجوائز التقديرية كالتالي:

البنك العربي

بنك قطر الوطني

بنك القاسمي للتمويل الأصغر

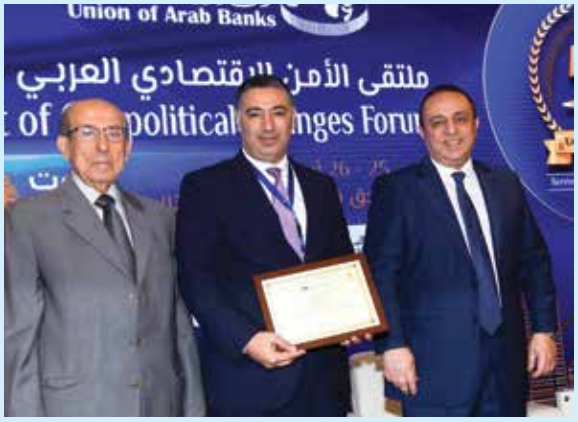

بنك مصر

بنك مصر

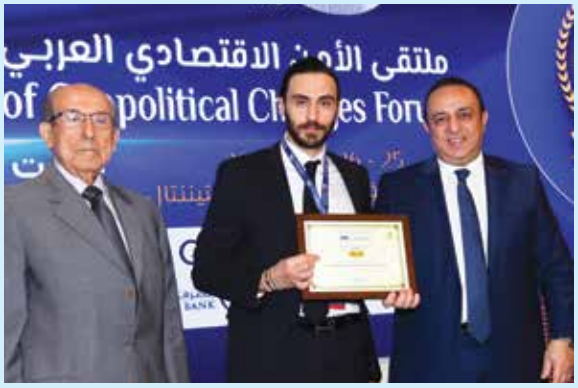

كاش بلاس

شخصيات مصرفية وإقتصادية شدّدت على أهمية ملتقى بيروت
من أجل البحث في الأزمة الإقتصادية والنقدية وإستعادة الثقة بالمصارف

الدكتور وسام فتوح يلقي كلمته الإفتتاحية

على هامش ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي على مدار يومين في العاصمة اللبنانية بيروت، تحدّث عدد من الشخصيات المصرفية والإقتصادية اللبنانية والعربية عن أهمية إنعقاد الملتقى في بيروت، مشدّدين على دور لبنان المصرفي والمالي في المنطقة كما في العالم، رغم الأزمة الإقتصادية والمالية والنقدية التي لا يزال يعانيها منذ العام 2019.

وقال رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي: «لقد أكّدنا أهمية عقد هذا الملتقى في العاصمة اللبنانية بيروت، لدعم لبنان، البلد المقرّ لإتحاد المصارف العربية، وقد كان إنعقاده مميّزاً وناجحاً»، مشيراً إلى المشاركة النخبوية من الخبراء والمتخصصين في الشؤون المصرفية والمالية، «تأكيداً لرسالة لبنان، ملتقى العرب ودرّة الشرق، وهو لا شك في أنه لاعب رئيسي في المنطقة».

وأشار رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه إلى «أن أداة الأمن الإقتصادي، هي النمو الإقتصادي الذي بدوره يتطلّب مستثمرين وثقة وإستثمارات مجدية، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي».

ورأى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح «أن إصرار الإتحاد على إقامة هذا الملتقى في العاصمة اللبنانية بيروت هو قرار جريء، رغم المخاوف نتيجة الأوضاع الراهنة»، لافتاً إلى أنه «رغم التطورات الإقليمية الحاصلة في المنطقة، وتأثر لبنان بها، أصرّ إتحاد المصارف العربية على عقد هذا الملتقى في بيروت، نتيجة ثقة القطاع المصرفي العربي بهذا البلد وبالإتحاد»، مشيداً بـ «الحضور العربي والخليجي الكثيف في الملتقى، من خلال وجود قيادات مصرفية رفيعة المستوى».

وقال رئيس جمعية المصارف العمانية عبد الحكيم العجيلي «إن هذا الملتقى تميّز بحضور شخصيات نخبوية من القطاع المصرفي والهيئات الإقتصادية اللبنانية والعربية في ظل المتغيّرات الحالية في العالم العربي»، مشيراً إلى أن الملتقى يشكل خطوة مناسبة وجيدة في هذه الظروف الصعبة تحديداً»، معتبراً «أن الوضع المصرفي في لبنان صعب ولا سيما على صعيد المودعين، لكن نأمل في أن تعود الودائع إلى أصحابها في ظل توافر الإرادة الطيبة».

ولفت رئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية محمد شقير إلى أنه «رغم كل الأوضاع الصعبة التي تمرّ في لبنان، فإن القطاع الخاص اللبناني والعربي هو أكثر إصراراً على إنعقاد هذا الملتقى في بيروت، وهذا أمر جيد»، مشدّداً على «أهمية إستقرار لبنان أمنياً، لأنه حاجة كبيرة للإقتصاد وخصوصاً للقطاع الخاص».

وأكد رئيس رابطة البنوك الخاصة العراقية وديع نوري الحنظل «أن التحدّيات الإقتصادية في ظل التغيُّرات الجيوسياسية الموجودة في المنطقة هو أهم عنوان لهذا الملتقى، كي يكون هناك حوار بنّاء، لإعادة الثقة في القطاع المالي والمصرفي في لبنان، كما في المنطقة العربية ككل».

ورأى الدكتور خالد وليد الغزاوي الرئيس التنفيذي لبنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر، مملكة البحرين، «أن هذا الملتقى يأتي في وقت حساس جداً، إن على صعيد المنطقة العربية أو لبنان، نظراً إلى ظروف العديد من الدول العربية جرّاء النزاعات الجيوسياسية والإقتصادية التي تعانيها المنطقة»، مشدّداً على «أن المحاور التي ركز عليها الملتقى، شملت الكثير من هذه الجوانب الإقتصادية والمالية والنقدية والتي تهم لبنان والمنطقة»، متمنياً أن «يخرج الملتقى بالتأثير الكافي على صنّاع القرار لوضع قوانين وأنظمة وتشريعات، تساعد لبنان والدول العربية المعنية على تخطي جزء من هذه الأزمات».

على هامش ملتقى
«الأمن الإقتصادي العربي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية» في بيروت

إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية

على هامش ملتقى «الأمن الإقتصادي في ظل المتغيّرات الجيوسياسية»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، في حضور شخصيات من رجال المال والمصرفيين والمستثمرين، إنعقد إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية برئاسة الدكتور جوزف طربيه وفي حضور الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح.

وقد أبدى د. طربيه إرتياحه للتعاون بين إتحاد المصارف العربية وسائر المصارف العربية سواء في البلدان العربية أو الاجنبية، وتوثيق أواصر التعاون في ما بينها، وتعزيز مصلحة القطاع المصرفي العليا، داعياً إلى ضرورة تطوير الفكر المالي العربي والصناعة المصرفية العربية على أسس سليمة ومستدامة، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المصرفية والمالية الدولية.

بدوره، حيّا الأمين العام لإتحاد المصارف العربية نجاح إنعقاد ملتقى «الأمن الإقتصادي العربي» في العاصمة اللبنانية بيروت، رغم الظروف الصعبة التي تمرُّ في لبنان، وقد تميّز الملتقى بالحضور المميّز وطرح الأفكار الريادية في سبيل خروج لبنان من أزمته الإقتصادية والمالية الراهنة.

د. جوزف طربيه و د. وسام فتوح

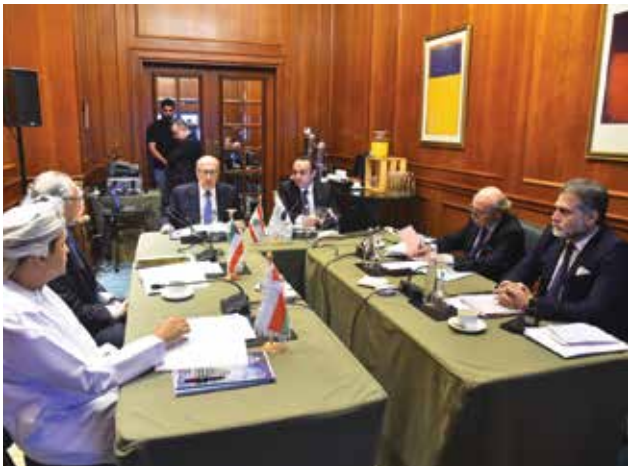

د. طربيه مترئساً إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية

الزميلان د. زكريا حمود و أنور صيّاح

الشيخ محمد الجراح الصباح وعبد الحكيم العجيلي